

قانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٧

بمط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

بسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١٤٨٩.٩٥١.٧٠٠.٠٠٠ جنيهه (نقط ومقداره تريليون وأربعمائة وتسعة وثمانون ملياراً وخمسة وتسعون مليوناً ومائة وسبعة آلاف جنيه) .

كما قدرت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ٨٥٢٣٤٧.٢٠٠.٠٠٠ جنيهه (نقط ومقداره ثمانمائة واثنان وخمسون ملياراً وثلاثمائة وسبعة وأربعون مليوناً وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

وُزعت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالمجدول رقم (١) على النحو الآتي :

(أ- المصروفات :

قدر إجمالي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١٢.٧١٣٧٧٩٥.٠٠٠ جنيهه (نقط ومقداره تريليون ومائتان وسبعة مليارات ومائة وسبعة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وخمسة وستون ألف جنيه) موزعاً على الأبواب الآتية :

الباب الأول - "التجوز وتعويضات العاملين" :

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٢٩٩٥٥٣٩٦.٠٠٠ جنيهه (نقط ومقداره مائتان وتسعة وثلاثون ملياراً وتسعمائة وخمسة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وستة وتسعين ألف جنيه) .

الباب الثاني - " شراء السلع والخدمات " :

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٥٢.٦٥٢٣٥.٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره اثنان وخمسون ملياراً وخمسة وستون مليوناً ومائتان وخمسة وثلاثون ألف جنيه) .

الباب الثالث - " الفوائد " :

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٣٨.٩٨٦٢٢٨.٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ثلاثمائة وثمانون ملياراً وتسعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وثمانية وعشرون ألف جنيه) .

الباب الرابع - " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " :

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٢٣٢٧٢٧٢.٣٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ثلاثمائة واثنان وثلاثون ملياراً وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً ومائتان وثلاثة آلاف جنيه) .

الباب الخامس - " المصروفات الأخرى " :

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٦٥٩٧٢٢٨٣.٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره خمسة وستون ملياراً وتسعمائة واثنان وسبعون مليوناً ومائتان وثلاثة وثمانون ألف جنيه) .

الباب السادس - " شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) " :

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١٣٥٤٣١٤٢٠.٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره مائة وخمسة وثلاثون ملياراً وأربعمائة وواحد وثلاثون مليوناً وأربعمائة وعشرون ألف جنيه) .

ثانياً - حيازة الأصول المالية :

الباب السابع - " حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية " :

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١٦٥٦٦٧٤٥.٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ستة عشر ملياراً وخمسمائة وستة وستون مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسون ألف جنيه) .

ثالثاً - سداد القروض :

الباب الثامن - " سداد القروض المحلية والأجنبية " :

قدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٢٦٥٣٩.٥٨٧.٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره مائتان وخمسة وستون ملياراً وثلاثمائة وتسعون مليوناً وخمسمائة وسبعة وثمانون ألف جنيه) .

(المادة الثالثة)

وُزعت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١١) على النحو الآتي :

أولاً - الإيرادات :

قدر إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٨٣٤٦٢٢١٨١٠٠٠ جنيه فقط ومقداره ثمانمائة وأربعة وثلاثون ملياراً وستمائة وأثنان وعشرون ملياراً ومائة وواحد وثمانون ألف جنيه) موزعاً على الأبواب الآتية :

الباب الأول - " الضرائب " :

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٦٠٣٩٦٨١٨١٠٠٠ جنيه فقط ومقداره ستمائة وثلاثة مليارات وتسعمائة وثمانية عشر ملياراً ومائة وواحد وثمانون ألف جنيه) .

الباب الثاني - " المنح " :

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١١٤٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط ومقداره مليار ومائة وثلاثة وأربعين مليون جنيه) .

الباب الثالث - " الإيرادات الأخرى " :

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٣٢٩٥٦١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط ومقداره مائتان وتسعة وعشرون ملياراً وخمسمائة وواحد وستون مليون جنيه) .

ثانياً - متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول :

الباب الرابع - " المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول " :

قدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٧٧٢٤٨٣٩٠٠٠ جنيه فقط ومقداره سبعة عشر ملياراً وسبعمائة وأربعة وعشرين مليوناً وثمانمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) .

(المذلة الرابعة)

قدر إجمالي الباب الخامس : "الاقتراض" بمبلغ ٦٣٦٧٤٨٠٨٧٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ستعمائة وستة وثلاثون ملياراً وسبعمائة وثمانية وأربعون مليوناً وسبعة وثمانين ألف جنيه) ويشمل الفرق بين إجمالي الاستخدمات وإجمالي الإيرادات والمتحصلات من الاقتراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) ويتم تغطيته عن طريق الاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم من القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي وغيره من مصادر التمويل .

(المذلة الخامسة)

قدر إجمالي استخدامات وموارد موازنة الخزنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ٦٣٥٢١٧٢٨٠٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ستعمائة وخمسة وثلاثون ملياراً وثلاثمئة وسبعة عشر مليوناً وسبعمئة ومائتان وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقاً للجدول رقم (٢) . وتتضمن موارد موازنة الخزنة العامة للدولة مبلغاً مقداره ٦٣١٥٥٨٠٨٧٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ستعمائة وواحد وثلاثون ملياراً وخمسمائة وثمانية وخمسون مليوناً وسبعة وثمانون ألف جنيه) بول بالاقتراض بمختلف الوسائل بما في ذلك إصدار الأذون والسندات على الخزنة العامة من الأسواق المحلية والخارجية ومن الجهاز المصرفي وغيره من مصادر التمويل .

وتتولى موازنة الخزنة العامة تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويقول إليها قوائم تلك الجهات وفقاً للجدول رقم (٢) .

(المذلة السادسة)

تلتزم الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات وأية وحدات أخرى بأخذ رأى وزارة المالية في المسائل التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزنة العامة للدولة سواء بزيادة المصروفات أو بتخفيض الموارد .

ومع عدم الإخلال بقتارين مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يكون طلب الرأي من الجهات المختصة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ومصحوباً برأى وزارة المالية ووجهة نظرها في المسائل المالية المطلوب إنهاء الرأي بشأنها .

(المادة السابعة)

لوزير المالية إصدار أذون وسندات وصكوك على الخزنة العامة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية المصرية والبورصات العالمية تستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وفي إعادة هيكلة الدين العام أو لتحل محل سندات وأذون الخزنة العامة التي يتم إهلاكها والقروض التي يتم سدادها .
كما يكون له عقد القروض الأجنبية اللازمة لتمويل عجز الخزنة العامة في حدود ما يكفله الدستور .

ولوزير المالية - استثناءً من قانون تنظيم المنافسات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ - وضع الشروط والقواعد الحاكمة لإجراءات التعاقد مع المستشار القانوني الدولي ومديرى الطرح الدوليين في حالة طرح سندات أو صكوك في البورصات العالمية .

(المادة الثامنة)

لوزير المالية إصدار أذون وسندات على الخزنة العامة وفقاً للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع البنك المركزى المصرى لمواجهة ما يأتى :
(أ) تغطية عجز الخزنة العامة في السنوات السابقة .
(ب) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل في السنوات السابقة بالقدر الذى يثبت أنه ينفي على الخزنة العامة تمويله .
(ج) تغطية العجز النقدى في حساب الحكومة بالبنك المركزى .
(د) تنفيذ متطلبات الإصلاح المالى والاقتصادى .
ويتم إجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ ما تقدم .
ولوزير المالية إصدار سندات على الخزنة العامة لصالح صندوق التأمينات التابعين للهيئة العامة للتأمين الاجتماعى وفقاً للشروط والأوضاع اللازمة لذلك لمقابلة :
(أ) ما يتبعه الصندوقان من قبول للخزنة العامة لتغطية احتياجاتها التمويلية .

(ب) سداد مستحقات الصندوقين طرف الخزنة العامة عن قروضهما
لبنك الاستثمار القومي في حدود ما يقرر نقله إلى الخزنة العامة
من التزامات بعض الجهات لبنك الاستثمار القومي في إطار إصلاح
وتصويب الهياكل التمويلية ونض التشابكات المالية لتلك الجهات .

(المادة التاسعة)

لوزير المالية استخدام رصيد حساب ودعة الطاقة البديلة في ٢٠١٧/٦/٣٠
المقتوح باسم وزارة المالية لدى البنك المركزي المصري في إهلاك جانب من الدين العام
المحلى بالحكمى أو إعادة هيكلة هذا الدين ، على أن تلتزم الخزنة العامة بتمويل
ما يقرر من مشروعات للطاقة البديلة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦
بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة في حدود هذا الرصيد وذلك في إطار الخطة العامة
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة العاشرة)

اصعباراً من ٢٠١٧/٧/١ يزول للخزنة العامة للدولة نسبة (١٥٪) من جملة
الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص
وذلك ما لم تكن لوائحها المعمدة ، تنص على نسبة أعلى من ذلك ، فيما عدا حسابات
المشروعات التعليمية البحثية والمشروعات الممولة من المنح والاتفاقيات الدولية والتبرعات
ومشروعات الإسكان الاجتماعى .

ويتم توريد هذه النسبة خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من الشهر التالى للحصول
إلى الحساب المقترح لهذا الغرض بالبنك المركزى المصرى لدعم موارد الموازنة العامة للدولة ،
وفى حالة عدم التزام الجهات بالتوريد يرخّص لوزارة المالية خصم هذه النسبة من حساباتها ،
كما يرخّص لوزارة المالية الخصم من حسابات الهيئات والجهات بمستحقات وزارة المالية طرفها .

(المادة الحادية عشرة)

لوزير المالية استخدام رصيد حساب المبالغ المتبقية من المبالغ الواردة من الدول
العربية المقترح ضمن حسابات وزارة المالية المتنوعة ذات الأرصدة بحساب الخزنة العامة
الموحد بالبنك المركزى المصرى بما يساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثانية عشرة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ، كما تعتبر التأشيرات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من التأشيرات العامة ، وتسرى على الجهاز الإداري للدولة و وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وصناديق التمويل الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص ، ويحوز للسلطة المختصة بمباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في هذه التأشيرات التفويض في هذه الاختصاصات .

(المادة الثالثة عشرة)

تلتزم كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا التقديرية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسي في ٣٠/٦/٢٠١٤ إلى فئات مالية مقطوعة ريثما تقاعد والضرط المقررة في ذات التاريخ ، ويلغى كل نص يخالف ذلك .

(المادة الرابعة عشرة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من يوليو ٢٠١٧

يُصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٢ يوليو سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح الميسى

الموازنة العامة للدولة
جدول رقم (١)
الصورة الإجمالية
(بالجنيه)

البيان	موازنة الجهاز الإداري	موازنة الإكزلة	موازنة الهيئات الخدمية	مشرع موازنة	موازنة
* المصروفات :					
الباب الأول - الأجور ومعروضات العاملين	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الثاني - شراء السلع والخدمات	٢٩,٥٥٤,٥٥٩,٠٠٠	٢٩,٥٥٤,٥٥٩,٠٠٠	٢٩,٥٥٤,٥٥٩,٠٠٠	٢٩,٥٥٤,٥٥٩,٠٠٠	٢٩,٥٥٤,٥٥٩,٠٠٠
الباب الثالث - نفقات	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الرابع - الترميم والتجديد للاقتصاد	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الخامس - المصروفات الأخرى	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب السادس - شراء الأصول غير المثابة الاستهلاك	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
جينة المصروفات	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب السابع - ميزان الأرصدة الحالية والمقبلة	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الثامن - سداد القروض المحلية والأجنبية	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
إجمالي المصروفات	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
* الإيرادات :					
الباب الأول - الضرائب	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الثاني - للتحصيل	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الثالث - الإيرادات الأخرى	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
جينة الإيرادات	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الرابع - المتحصلات من الإقراض	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
ومبيعات الأصول الحالية وغيرها من الأصول	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
إجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
ومبيعات الأصول الحالية وغيرها من الأصول	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
إجمالي	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الباب الخامس - الاقتراض	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
= الاقتراض وأصدار الأوراق المالية المحلية	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
= إصدار الأوراق المالية المحلية الأجنبية	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
للتحويل معجز التوازنات	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
التحويل بالتقنين ومشتقات	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
الاقتراض من مصادر أخرى	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
= الاقتراض وأصدار الأوراق المالية الأجنبية	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
للتحويل الاستثمارات	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠
إجمالي مصادر التمويل	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠	١٠٤,٥٧٩,٥٦٢,٠٠٠

ملحق رقم (۲)

مؤدية الخدمة العامة

الصورة: لاجمالية للموازنة العامة للدولة

(continued)

[illegible]

مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (سَيِّدِ الْبَيْتِ وَوَلِيِّهِ الْأَمْرِ)

مجلسی رکن
ہاشمیہ

[illegible]

التأشيرات العامة

الموافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ١٧ ٢٠١٨، ٢٠١٨

التأشيرات العامة التنظيمية :

المادة الأولى :

لا يجوز النقل من باب إلى باب من أبواب الموازنة على مستوى إجمالي الموازنة العامة للدولة

ويجوز موافقة وزير المالية نقل اعتمادات من باب في وحدة إلى ذات الباب في وحدة أخرى بناءً على قرارات بإعادة التنظيم أو ما تتطلبه حالة الضرورة بشرط ألا يتربط على ذلك أي زيادة في نطاق الباب الواحد على مستوى إجمالي الموازنة العامة للدولة ، وبإعادة ألا تتجاوز حصة المناقلا - بعملي ما ينقل من الاحتياطيات العامة - نسبة (١ / ١) من الاعتمادات الأصلية لكل باب أو (١ / ١) من إجمالي اعتمادات موازنة العامة للدولة التي عتمدت بنون الفوائد بينهما اقل

ولوزير المالية بناءً على طلب السلطة المختصة التصريح بنقل اعتمادات أو استخدام وفورات في اعتمادات سرد وتوزيع حد الابواب غير المحظور استحداث وفورات مواجهه مصروف يحصل في نطاق ذات الباب ، مع مراعاة ما ورد بالفدة ١٧ من بلائحه التنفيذية بقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٨١ بشأن احاسية الحكوميه وتعديلاته

ولوزير المالية استحداث البنود والأنوع في نطاق التصنيف الاقتصادي

للموازنة العامة للدولة

وهي جميع الأحوال يتم استطلاع رأي الجهاز المركزي للتقويم والإدارة بالنسبة لباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين، ورواية التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري بالنسبة لباب السادس (شراء الأصوب غير المالية الاستثمارات) وذلك مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه من خاص

(الملاحظة الثانية)

لوزير المالية التحصيل من الاحتياطيات العامة لدرجة الموازنة العامة للدولة لمراجعتها تخمينات التوقعات أو الطائفة أو المصروفات أو الالتزامات التي لم تكن مراعاتها لدى إعداد مشروع الموازنة أو غيرها من الضرورات في إطار المعايير التي يقرنها على مجلس الوزراء ، وذلك بعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتقويم والإدارة بالنسبة لباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري بالنسبة لباب السادس (شراء الأصوب غير المالية الاستثمارات) ومعدل مواردها جهات بما سبق لها من هذه الاحتياطيات

لملاحظة الثالثة :

لوزير المالية زيادة اعتمادات جهات مقابل زيادة موازيره في الإيرادات بما تستخدمه بما يرد لها أو يخصص لها من مخصصات ومنح وحيات وبرصات محلية وإيرادات معينة لأغراض محددة أو من الصادق والمصالحات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو ظروف محلية وخارجية ، وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري بالنسبة لباب السادس (شراء الأصوب غير المالية الاستثمارات) ومعدل مواردها، لمحة بما لذلك وتظهر من الحساب الختامي ضمن التبعيد الفعلي

(الملاحظة الرابعة)

لوزير المالية سوية المديريات بين الجهات المختلفة وتسوية مستحقات الضرائب والجمارك وحزانه العامة ويمكن الاستمرار بطوعي طرف للجهات من التمويل لدى نهجه حرانه العامة لتلك الجهات ، كما يجوز زيادة رؤوس أموال الهيئات العامة والبنوك معتمدة للدولة أو التي تسهم فيها نتيجة تلك التسويات إلا بعد سوية مستحقات الضرائب والجمارك أولاً ، وذلك كله تخيطة ألا يترتب على تلك التسويات أي أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة للدولة

المادة الخامسة (

على الجهات الناحلة في الموازن العامة للدولة عدم صرف أو تخصيص أي مبالغ لدعم موارد حابة تصادق النامى الخاصة الكفيلة سو كاز ذلك فى صورة مباشرة أو فى صورة غير مباشرة لا فى حدود الخصص أصلا لهذه الصادق بدوريات لعمدها

ويحظر صرف مكافآت نهاية الخدمة للعاملين على موارد الجهات المشار إليها بالعبارة الأولى من هذه المادة

(المادة السادسة)

مع عدم الإحلال بحكم مادة (١٦) من قانون الخدمة نبيه الصادر والقانون رقم (٨١) لسنة ١٦ ٢ ، وبما ورد فى شأنه نص خاص ، يحظر على الجهات الناحلة فى الموازن العامة للدولة اجر ، أى تعاقبات على الباب الأول والباب الثانى و الباب الرابع والباب السادس

المادة السابعة (

يحظر على الجهات الناحلة فى الموارد العامة للدولة إصدار أى قرارات مالية من شأنها زيادة نظم الحوافر والمكافآت أو أى مزايا مالية أخرى لجهاد الطم المقبر، قانوناً إلا بقرار من مجلس الرداء بقاء على عرض وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وموافق وزير المالية

لمادة الثامنة

يضمن على كانة لجهات الإدارية الناحلة فى لمررة العامة للدولة الخصص بكافة ما يتقاضاه المستشرون ، والمشارون بمقره مؤقتة وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ١٦ ٢ من مكافآت وبدلات ومقابل حضور اعلمبات والدعان وأى مزايا مالية أخرى على بند ٢٥/٣ "مكافآت مستشارين" ، كما يخصم بكافة ما يتقاضاه الأسادة المتمرسون من مكافآت وبدلات ومزايا مالية بما فيها لمزايا التأمينية على بند ١٦/٣ "الأسادة المتمرسون" ، كما يخصم بكافة ما يتقاضاه العمال الموسمية من مكافآت وبدلات ومزايا مالية بما فيها المزايا التأمينية على بند ٣/٢ اجر مرصين

(المادة التاسعة)

لا يجوز الصرف على اعتمادات بند ٤/٣ مكافآت لغير العاملين من خدمات مؤداة بالباب الرابع " دعم و منح والمزايا الاجتماعية " إلا من تسعين بهم جهات الدخلة من موازنة العامة للدولة من العاملين من خارج جهاز الإدارى للدولة ووحدات إداره لمجنيه والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية بعد موافقة وزير المالية ، ويحظر صرف مكالآت الجيرا ، او العمالة الموسمية على تلك الاعتمادات وفي جميع الأحوال ، لا يجوز ان تزيد فترة الاستعانة عن احد عشر شهراً خلال العام حافى الواحد

(المادة العاشرة)

تسرى لجة العلاقات الشفافية والتعاون الخارجى بوزارة الخارجية او من يتولى اختصاصها ، بالسبب نلاعمادات مدرجه للعلاقات الشفافية والتعاون الخارجى بسطة نقل الاعتمادات من باب فى جهة الى باب فى جهة اخرى طبقاً لاحتياجات الصرف التعللى فى نطاق الباب الواحد للوزارة العامة للدولة مع إبلاغ وزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة من هذا الشأن ويكون أداء الاشتراكات فى الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية فى حدود الاعتمادات التى تخصصها وزارة المالية بناءً على طلب الوزير المختص بعد أخذ رأى وزارة الخارجية

(المادة العاشرة عشرة)

يحظر استخدام وفير كافة المزايا المالية والاعتمادات الموجهة بأى من أبواب الموازنة والنقش تقررت بموجب الاستحقاقات المستحقة المخصصة للصحة والتعليم والبحث تعالى والتعليم العالى فى غير الأغراض المخصصة بها إلا بموافقة وزير المالية

ويحظر استخدام اعتمادات نفقات الصيانة والضرائب والرسوم أو استخدام وفودها
في أي أغراض خلافا لما هي مخصصة له
كما يحظر استخدام وفود الاعتمادات المخرجة للأغراض التالية لزيادة بود
وأنواع أخرى إلا بموافقة وزير المالية ، وذلك سرعه عدم وجوب مديونية عن سواب سابعه
وكفاية الهد المنقول منه للصرف حتى نهاية العام المالي
السلع المسراة يفرض إعادة البيع ، ولقاء ، ونفقات الصرف الصحي ، والإدارة
والكهرباء والغاز ، والتليفون والتلغراف والبريد ، والمقاييل المعنى للعاملين بالمناطق الثانية
والاعتمادات المستلفة بالعمدة لاجتماعيه وصون حقوق تطفل المدرجه في يتماشى مع
تطبيق موازنات المستجيبه للفرع الاجتماعى
وعلى جميع الجهات الداخلة في الموارد العامة للدولة والهيئات العامة وشركات
القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام سداد الحقوق لمصالح البريد مختصة
في نوعه المعدلة قانوناً

المادة الثانية عشرة

لا يتم الصرف على مكافآت التدريب بالباب الأول إلا لأجور وتجهيزات العاملين
وتكاليف البرامج تدريبية بباب الثانى شر - السبع والتدريب إلا بموافقة وزير المالية

المادة الثالثة عشرة

يتم استخدام نسبة ٧٥٪ من الاعتمادات المخرجة للمباد ، ونفقات الصرف الصحي
وإتارة والكهرباء والتليفون بسداد مستحقات السسه المالية الحالية ، ويتم استخدام
سبه الـ ٢٥٪ المتبقيه لتسوية مستحقات الخراء العامة نفقات السه المالية طرق قطاع الكهرباء
بعد الرجوع بقراره حاليه "قطاع موازنه العامة للدولة" أم بالنسبه لمستحقات السرات
حالية السابقة فيتم سويتها عن طريق وزارة مالية

(المادة الرابعة عشرة)

يحظر استخدام الاعتمادات المحصنة بالدعوى والنشر والعلاقات العامة في إعلانات غير مرتبطة بتحقيق الأهداف الداخلة في اختصاص جهة المصبة ، وبشرط أن تكون لازمة لتحقيق تلك الأهداف ، كما يحظر تجاوز الاعتمادات المدرجة للنشر والإعلان والدعاية والاستقبال إلا بموافقة وزير الداخلية

ويحظر الصرف على سماع نقاد الشتم والعلاقات العامة إلا في الأغراض التي تتعلق بإحياء الوظيفة ومقتضيات الاستقبال والتصيانة بمقتضى العامة وهي حدود موافقة من يقرره وزير مختص ولا يجوز تجاوز الاعتمادات المدرجة بهذا النوع إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء

(المادة الخامسة عشرة)

يتم توزيع الاعتمادات الموجهة بمقررات الجهات الداخلة في الموازنة العامة لسنة على مستوى الوحدات الحسابية البينة لها وفقاً للتصنيف الاقتصادي لموارده العامة لسنة . ويجب الالتزام بمصاحرة التحويل المعتمدة لجهة (عمر حرانة/ صح/ متدين وحسابات خاصة/ موارد ذاتية أخرى) مع إجراء التسيويات والتعديلات الختامية اللازمة إذا ما تطلب الأمر ذلك

ويحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالآبواب المصنفة بمقررات الجهات شار إليها إلا بعد توزيعها على مختلف البسود و لتراعى وحل ذات الباب بموافقة وزير المالية وبعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتظيم والإدارة فيما يخص الباب الأول (الأخر وتعويضات الصامير)

(المادة السادسة عشرة)

صوائف صرف المساعدات الإعانات.

تصرف المساعدات (الإعانات) للمعاقمين الخاصة والمدرجة بجهات معينة أو محاض معينة وببالغ محددة والمخصصة لمصحات أو جهات أخرى وللمركز الخاصة بالمرأة والأسرة والطفولة وغيرها من الجمعيات المتعلقة بالمعاقمة الاجتماعية بموافقة الوزير المختص

ويحظر استخدام الاعتمادات المخصصة لمواصلة الأعمال الخاصة بالمرأة والأسرة والطفل في غير تلك الأغراض

وتحول المساعدات (الإعانات) الممنوحة لجمعيات أو هيئات أو مؤسسات خاصة مشهورة وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية حساب صندوق الإعانات بقراره التصديق الاجتماعي ويكون التصرف فيها من سلطة مجلس إدارته لصندوق وفقاً لأحكام القانون وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات ليرانية الجهة ، ويجوز لمجلس إدارة الصندوق الترخيص بصرف (٧٥ /) من المساعدات قبل مر جعة الجهاز المركزي للمحاسبات

اما باقي المساعدات (الإعانات) - عمداً - تقدم - فتصرف بموافقة الوزير المختص بقرار المالية ولا يعمل صرف المساعدات (الإعانات) طبقاً لشروط السابقة بحق الجهاز المركزي للمحاسبات في إجراء مراجعة التزمه طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٠٤ س ١٩٨٨ وتعديلاته

التاثيرات الهامة المرتبطة بالاضور :-

١. المادّة السابعة عشرة

على جميع الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ان ترعى عند كل تعيين جديد ما يأتي

ضروره استكمال سببه ال (٥ /) لمحدده تشتمل على الاختصاصات الخاصة منصوص عليها في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن تأجيل لموقوف المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بعد التنسيق مع مجلس النوصي بشؤون لاعامه

حظائر الجهاز المركزي للمنظيم و لإدارة بيان يتضمن صمليات الوظائف ودرجاتها المالية ومجموعاتها، فنوعه التي تحتاج إلى شغلها وذلك لتعويض المهوتين في حدود النسبة المقررة ومجموع الصاميس بالوحدة والعقد الذي سبق تعيينه في المعينين

وعنى الجهاز مركزي لتنظيم والإدارة إبداء الرأي في ضره البيانات الواردة من الجهة
وعنى مسئوليتها الكاملة ، وفي حالة موافقه يتم إصدار هذه الجهة لاتخاذ إجراء التعميم
لعدد المعصم به من معوقين ، وعنى الجهة موافقة الجهاز المركزي لتنظيم
والإدارة في تم
ترتيب الوظائف

المادة الخامسة عشرة

مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص ، وبمراجعة أحكام قانون الخدمة المدنية
الصادر بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٦ ع ٢ عني جهاز الخدمة في امواره العامة للثبوت التي
اعتمدت جدول ترتيب وظائفها او استحدثت بجدول ترتيب وظائفها بمجموعات نوعية
جديدة او تم بها تغيير الوضع وظيفية قائم طبقا لفقو المد المقررة ، ان تقدم إلى
الجهاز المركزي لتنظيم والإدارة خلال السه المالية بملتمحاتها في شأن عادة توزيع
درجات وظائفها سواء المالية أو شغورية والدرجة عوارثها رسمي اسماءه موازنه
نوظائف (مروج رقم ١٥ على المجموعات النوعية المختلفة الواردة بجدول ترتيب
وظائفها بناء على قرارات من العاملين لراجعتها وإقرارها مع تحديد مبيعات
الوظائف من واقع جدول الترتيب عمنه ولا تعتبر هذه التعديلات سارية الا من
تاريخ موافقة وزارة المالية ، على ألا يترتب على هذا التوزيع تعديل في اعداد أو مستوى
درجات الوظائف الدائمة بوزارة الجهة

ويعتبر سجل استشارة موازنه وظائفهم (مروج رقم ٥ والمعتمدة من الجهاز المركزي
لتنظيم والإدارة ووزارة المالية جزءا لا يتجزأ من موازنه الوحدة من ذات السه المالية
وأساسا للنظر في أية تعيينات أو ترقية أو تعديلات وظيفية تطر خلال السنة

١. المادة النابذة عشرة

يراعى أن تتقدم الجهات بمقترحاتها لاستطلاع رأى جهاز المركز للتنظيم والإدارة بشأن اعتماد تقييم أو عادة تقييم الوظائف بالإدارات القانونية بها الخاضعة لأحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والفرعيات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ، ويجوز لهذه الجهات أثناء السنة فصل هذه الوظائف وذلك بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومرافعة وزارة المالية

٢. المادة التسعون

مع عدم الإخلال بما ورد فى شأنه نص خاص ، يراعى بالنسبة للجهات الدخلة فى أمواله العامة بلونه التى تعد مواتع خاصة أو نظماً وطبيع خاصة لتعيين بها ، أن تتقدم لجهاز المركز للتنظيم والإدارة وقراره المالية بذلك التوافق والنظم الوظيفية والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة باعتمادها ، وعلى تلك الجهات أن تتقدم بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بهيكلية التنظيمية وجدول ترتيب وظائفها والتعديلات التى تطرأ عليها لمراجعتها واعتمادها

٣. المادة الحادية والعشرون

تحتفظ الوحدات الإدارية بمسؤولياتها باعتبار درجات الوظائف الشاغرة ومموله أو التى تعلن أن السنة موزعة على المصروفات الرعية المختففة وذلك على سبل التذكير ويكرهه عدم إدراج التكاليف الخاصة بهذه الوظائف فى مواريات الوحدات الإدارية وأن يرجع فى شأن ممول أو أعاده ممول من يتقرر شغله أو استحداثه من كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

(المادة الثانية والعشرون)

يجوز لوزير المالية بعد استطلاع رأي الجهاز المركزي لتنظيم وإدارة
تخصيص من الاحصائي عدم الترخيص بالباب الأول (الأجور ونحوها) العاملين،
في نقطة الأغراض الآتية

(أ) تكاليف تمويل الوظائف الجديدة التي تشأ طبقاً للفراغ الفاضل المقررة
لمؤسسة حيثيات تشغيل لغيره

(ب) تكاليف تمويل الوظائف غير القيادية المنقولين عليها، على القرارات الصادرة
في ضوء ما تقتضي به القوانين المنظمة لذلك

(ج) تكاليف تمويل أدنى وظائف التعيين التي يقرر مجلس الوزراء - شعاع من
حريجي الجامعات والمعاهد و مدارس الفنية لمتوسطة وكذلك وظائف الكليات
طبقاً للاحتياجات الفعلية

(د) تكاليف الاحتياجات الوظيفية اللازمة لمراجعة مختلف التعديلات في
باب الأول (الأجور ونحوها) العاملين) التي تقتضيها إعادة التنظيم
أو الحالات التي تترأ أثناء البناء المالية وفقاً للمخططات المحتملة الملحق
مع مرسوم ألا بشر تمويل درجات جديدة لنقل عليها في حالة وجود درجات
حالية بالجهات يمكن إعادة تمويلها أو إعادة تمويلها في سنوات وحالة
بموجب غيرها

(هـ) تكاليف تمويل وظائف معادلة لوظائف المدرسين مساعدين بالمؤسسات
العلمية لمعاهدين على درجة الماجستير وكذلك تكاليف تمويل الوظائف
معادلة لوظائف المدرسين بتلك المؤسسات خاصة على درجة الدكتوراه
معادل القضاة لوظائف التي كانوا يشغلونها ، كما يجوز إعادة توزيع
درجات الوظائف العلمية الممولة المشعولة والساعة بكافة مستوياتها
بمؤسسات العلمية وذلك على الأقسام العلمية المختلفة بها لسد العجز القائم
في الأقسام الأخرى وطبقاً للاحتياجات خلال السنة المالية وذلك في حدود
الهيكل التنظيمي لكل مؤسسة علمية بما يتضمنه من أقسام
أو تخصصات أو معادل مشتملاً على المقررات الوظيفية لكل قسم من
الأقسام العلمية

(و) تكاليف تمويل وظائف أساتذة مساعدين وأساتذة مقابل إلقاء وظائف مدرسين
والسنة مساعدين للذين حصلوا على اللقب العلمي للوظيفة الأعلى
في السنة المالية السابقة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات وتعديلاته

(د) تحويل وظائف معلم ، ومشتاوي مساعد ، واستشاري باستشارات الجامعة
طبقاً للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٢ المعدلين
للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وإلغاء الوظائف التي يشغلونها بالكادر العام
(ح) تمويل وظائف بالكادر العام مقابل إلقاء تمويل وظائف المدرسين المساعدين
ومساعدين الذين لم يحصلوا على الدكتوراه أو أن يستعير تطبيقاً لأحكام
مادتين (١٥٥) و (١٥٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وذلك
بما عني اقتراح الجامعات والولايات المعنية

وتدرج وظائف المكلفين بمهمة شخصية وذلك لسنة أربع سنوات
أو تمهيداً - نشره التكليف أيهما أقل - وإذا لم يأت السبب المختصة
استمرارهم في العمل وقت الاحتياجات العنصر ، فإن ذلك يتم بطلب
من الجهاز مركزي للتعليم والإدارة بتراسه تحويل بدرجة الشخصية إلى ذاته
واخطار الجهة لادارية بذلك لاستصدار القرار اللازم للتعيين ، مع مراعاة أنه
في حالة وجود وظائف مسخرة بدت المسعى والتموية والمصروعة النوعية
فنترح تحويلها يتم عادة تحويلها أولاً ثم يتم تمويل باقي العدد المطلوب

ونعتمد قرارات الجهات المختصة بما ينقل لها من هذه
الاحتياجات على أن يتم تزويدها عن مختلف المصروفات والبرود والأنواع
بالباب الأول

(المادة الثالثة والعشرون)

مع عدم الإخلال بما ردد بشأنه نص خاص ، يحظر تحويل درجات وظائف الإدارة العليا
 بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة (وحدات الجهاز الإداري للدولة ، ووحدات الإدارة
 المحلية والهيئات العامة الخدمية) خلال السنة المالية ولا يُرْسَع هذا حظر لا بموافقة
 رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية وتحديد مصدر التحويل
 كما يحظر الإعلان عن شغل وظائف أسمى من تلك التي يتعين مختلف الجهات إشار إليها
 إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية وتحديد مصدر التحويل في
 ضوء دراسة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة للاحتياجات الوظيفية لكل جهة على حدة

(المادة الرابعة والعشرون)

على الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة قبل التقدم للسلطة المختصة بمشروعات
 قرارات شغل الوظائف بمختلف مستوياتها ، سواء عن طريق التعيين أو الترقية ، التأكد
 من أن الوظائف المطلوبة ولزدة بدأت المسمى و ندرجه في جداول تريبب وظائف
 معتمده واستمارة موازنة وظائف الجهة (نموذج رقم ٥) وأنها وظائف شاعره في موازنة
 الجهة عن ذات السد الماليه التي يجري فيها شغل هذه الوظائف وسحفظ بها على سبيل
 تدكار مع استيفاء الإجراءات والقواعد التي نص عليها أحكام القوانين ، لقرارات
 المعمول بها في الجهة

(المادة الخامسة والعشرون)

لا يجوز شغل درجات أو استخدام تكاليف وظائف المعمرين وأصحابين على إدارات
 خاصة بشؤون مرتب والوظائف التي تحلو بالوحدة أثناء السنة في أي عرض إلا بعد
 موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزير المالية

(المادة السادسة والعشرون)

يحفظ شاعر وظيفه كبير بصفة شخصية بوظائفهم حين انتهاء - مدة عملهم بها
أو بلوغ سن التقاعد أيها أقرب

(المادة السابعة والعشرون)

مع عدم الإحلال بما ورد في شأنه نص خاص ، يجوز لوزير المالية بعد الاتفاق مع
السلطة المختصة استطلاع رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالنسبة لنياب الأرب
(الأجور وتعويضات العسك). نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الدواوين
نعمه بمراتب إلى محافظات ومروع الخدمات بها وبالعكس وكذلك نقل درجات
الوظائف والاعتمادات من محافظ إلى أخرى أو مروع الخدمات فيما بينهم سواء في
نطق لمحافظة الواحدة أو المحافظات الأخرى

ولوزير المالية بعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة نقل درجات الوظائف
والاعتمادات من مواربات الوحدات التي يتمركز نقل اختصاصها إلى الإدارة المحلية
إلى موازنات المحافظات مع إيراد مروع خاص لكل وحدة

كما يجوز عند الضرورة ، بمرافقة وزير المالية وبعد استطلاع رأي الجهاز المركزي
لتنظيم والإدارة عند كراهه التراجا الحالية المحتفظ بها على سبيل التذكار وحدة واحدة
بالنسبة لدواوين عام كل محافظة ومديريات الخدمات بها

(المادة الثامنة والعشرون)

يجوز لوزير المالية بعد موافقة جهاز مركزي للتنظيم والإدارة نقل العمل بدرجة وظيفته
حالية من وحدة إلى أخرى في الحالات الآتية

(أ) إذا لم يكن مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة التي يشغلها أو أي وظيفة
أخرى حالية في الوحدة التي يعمل بها

(ب) إذا كان رائدًا عن حاجة العمل في الوحدة التي يعمل بها على أن يلقى تحويل

وطبقته من موازنتها أو يلقى هذا التحويل إلى الجهة المنقول اليها

(ج) نقل تحويل وظيفة العامل بشاغلها خارج الوحدة إلى مجموعة موحدة ملائمة من

ذات مستوى يسوي شروط شغل إحدى وظائفها إذا كانت المجموعة التي

تدرج تحتها وظيفته غير واردة بمداول تربية الوظائف المعتمدة بالوحدة المنقول

نبيه وذلك في احوال نقل العامل طبقاً لأحكام البابين (١) ، (ب) السابقين

من هذه المادة ويتم النقل بناءً على عرض السلطة المختصة في الجهتين المنقول

منها العامل و بالتشاور إليهما ، وموافقة اللجنة المختصة بشؤون العاملين

أو الموارد البشرية بهما

(د) إذا كان العامل رائدًا عن حاجة العمل في الوحدة التي يعمل بها ، وشرح

في إحدى الوظائف المتلصق عنها بوحدة إدارية أخرى على ، يلقى تحويل

وطبقته الأصلية من موازنة الجهة التي يعمل بها أو ينقل هذا التحويل إلى

الجهة المنقول اليها دون حاجة لموافقة لجنة شؤون العاملين في الجهتين المنقول

منها أو إليهما العامل والا وجب تخاف إجراء نقله بقرار من السلطة المختصة

بعد موافقة اللجنة المختصة بشؤون العاملين أو الموارد البشرية بالجهتين المنقول

منها واليه

(هـ) العاملين بالوحدات الإدارية المختلفة الراغبين في التنقل إلى جهات أخرى

من مجال إقامتهم بالمعروفات المختلفة بعد موافقة لجان شؤون العاملين

أو الموارد البشرية بالجهتين المنقول منها وإليها العامل ، وذلك وفقً لتسويات

تي يضعها الجهاز مركزي للتنظيم والإدارة

ويجوز نقل التعاقبين بتبرعاتهم المالية من وحدة إلى أخرى خلال السنة المالية وذلك بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية كما يجوز عند الضرورة بواقعه كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في حالة تمديد المسألة حيث بين وحدات الإدارة المحلية اعتبار كل من موزين عسوم لمخلفات ومديريات الخدمات بها ، سواء على نطاق المحافظة الواحدة أو كافة محافظات وحدة واحدة

المادة المصنعة والعشرون ١

يجوز بناء على اقتراح الجامعات بعد موافقة كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - حل أعضاء هيئة التدريس والوظائف المتأخرة بها بتبرعاتهم المالية من جامعة إلى أخرى من الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه شريطة موافقة مجلس الجامعة

كما يجوز نقل شاغبي الوظائف العلمية بالهيئات وأكابر والمصالح البحثية والمعاهد وقائهم بوظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المتأخرة لها بتبرعاتهم المالية من هيئة علمية أو مركز أو معهد علمي إلى هيئة أو مركز أو معهد آخر شريطة موافقة السلطة المختصة بالجهات

المادة الثلاثون ١

لا يجوز خلال السنة المالية تجاوز جلة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية إلا بقرار من رئيس الجمهورية "أو من بقوته" وفي حدود وموز اعتمادات الباب الأول (الاجور وتعويضات العاملين)

ولا يجوز الصرف بناءً على أي قرار يصدر من السلطة المختصة دون أن يعاينها اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف منه من ذات العرض المطلوب خلال السنة المالية ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية تجاوز احتمالات المكلفات التصحيحية أو حوافز العاملين بنية لا تزيد على (٢/٢) من الزيادة الحقيقية في اخصية الفعليه للإيرادات عن تقديرات الخصاص بكل جهة أو عن قيسه توقعات الفعليه في اعتمادات التخصيص العامة التي تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيح الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يؤدي ذلك الى رفع مستوى الأداء وتحسين الكفاءة الاقتصادية أو الاتساجية ، ويتم صرف هذه النسبة بقرار من وزير المالية

وبالنسبة للأجهزة التابعة في الموازنة العامة للدولة يجوز بموافقة وزير المالية أن يكون التجاوز لمخصص عليه في المقتضى الثالثة من هذه المادة من الزيادة الحقيقية في الحصص الفعلية لإيرادات جهة ما عن تقديراتها في السنة المالية السابقة ، وكذلك من حصة الوفورات الفعلية في اعتمادات المقتضى العامة بها عن تلك السنة ووفقاً للشروط الواردة في تلك الفقرة ، وبم ذلك معادل تنبؤهم في الباب الأول (الأجر وتخصيص العاملين) من موازنة جهة أو عن الاحتمالات العامة المختصة

التأثيرات العامة لقرار الاتصال غير المالية 'الاستثمار' ومصادر تمويلها

(المادة المالية والائتماني)

تسري مآثرات هذا الباب على موارد الجهاز الإداري ووحدات إدارته المحلية والهيئات الخدمية ، وتعتبر لاعتبارات الاستثمار لهذه الجهات وحدة واحدة ولا يتطلب من جهة لإعداد إلى أخرى استصدار قرار ، وإن لم يكن هناك طلب الوزير مختص إذا كان التفتت من جهة استناد إلى جهة أخرى في نطاق اختصاص ومسؤوليات الوزير أو حيثما لمعدلات التنفيذ تدعم استثمارات الجهات سريعة التنفيذ نقلاً عن الاعتمادات بجهات الإسهام بطيئة التنفيذ بعد أخذ رأي بنك الاستثمار القومي وموافقة وزير التخطيط والتابعة والإصلاح الإداري

١ المجلة الثانية والثلاثون .

مع عدم الإحلال بحكم المقتضى الثانية من نداء الأولى من التأسيسات العامة
بمجرد التمثيل بين العمليات والفروع الواردة ضمن لمشروع بما لا يتجاوز اجتماعي مكتوب
شرا لأصول غير المالية ومضار تعريفها لمبات المشروع . وتعامل اجماعي غير السكينة
و تشييدات معاملة مكون الواحد ، كما تعامل الآلات والمعدات والعدد والأدوات
معاملة المكون الواحد عند التمريل

ويجوز لوزير التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري مرفقة على ما يأتي ،
(أ) رسالة الاستثمارات بالمشروعات سريعة التسييل لعنصر أو أكثر من مكوناتها
أخذاً من الوصايا الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الوصايا الاستثمارية
لجهات أخرى محددة أو من الاحتياطات العامة التي لم توزع على أن
لا يتعارض النقل مع مقتضيات التوازن العام

(ب) التمثيل بين عناصر المشروع .هـ كان النقل بسبب تنبه في الأسعار أو لإصلاح
في إنجاز المشروع

(جـ) التمثيل بين عناصر المشروع بدءاً على طلب وزارة خاتمة لمواجهة كل من الرسوم
لمركبة على الواردات الرأسمالية والقيمة المضافة والعوائد السابقة
على بدء التسييل المستحق في سنة موزنة

(د) تدبير النقد المحلي لمشروعات المعتمد لها قروض أو تسهيلات أو منح إضافية
جلال القسم وذلك من وصايا عناصر ذات مشروع أو من الوصايا
الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الاحتياطات العامة التي لم توزع

وفي جميع الأحوال يتم إخطار بنك الاستثمار القومي لإتمام التمريل وذلك بعد قيام
دولة انالية لإجراء التعديلات اللازمة في المماريات المختصة ، بشرط ألا
يتطلب في أي من تلك الحالات عبء مالي إجماعي على الخزنة العامة

(المادة الثالثة والثلاثون)

على الجهات التي تخرج بها اعتمادات اجمالية أو مشروعات غير موزعة مبررات مشروع الاعتمادات اجمالية المبرجة بالخطبة الاستثمارية على مشروعات منفعة وكذلك تمويل اعتمادات مشروعات تمويلًا اقليميًا على انماطها المختلفة وفقًا لمكونات الاستثمار وبمعظم الطرق التمريل معتمدة ويتم اعتماد المشروع بموافقته وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وإخطار وزارة المالية لتعديل الموازنات بها ما تقدم

ويتم تمويل الاعتمادات مخرجه بمقتضى مصادرات إيرادات مؤجلة (تشغيل) ، الأبحاث والدراسات بمشروعات الباب السادس (سواء الأصول غير مالية - الاستثمارات) والمخاضة بمشروعات التي يتعين اجراء دور التشغيل الأرضي بها ، والمشاريع المنعقدة بالعمية الاستثمارية ذاتها وبمقتضى الخطبة بظبيعة عمل الجهة على موقع الأجر بمشروعات الاستثمارية بعد استجوابه بالباب السادس بالموازنة العامة للعام المالي ١٧ ١٨/٢ ٢ للصرف منها على الأجر والمكافآت والمزايا التأمينية لتربيه عنيها وذلك لعماله ومقتضى المتابعة على المشروعات الاستثمارية المستعجلة لشروط المقررة بحكام التأشير الصادرة عند إبرام التعاقد ، وللمصالح الدائمة المشروعة وكذلك للمصالح المستعجلة بها من خارج ذلك للجهة والصادر بشأنها قرار تكليف من السلطة المختصة بمنعقد هذه مشروعات الاستثمارية ، بعد موافقة وزير المالية وبعد موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، ولا يتم الصرف من هذه الاعتمادات على غير الأغراض المنصوص بها وفي جميع الأحوال يتم مرعاة الامور الاستثمارية وصحة رسالته إجراد الصرف وعدم حصول هذه العينة على ذات مراتب مالية أو تعيية عن ذات العمل من الباب الأول (الأجر وتعويضات التأمين) بموازنة هذه الجهة لسنة المالية ١٧ ١٨/٢ ٢

المادة الرابعة والثلاثون (

لا يجوز التعاقد على أي مشروع من المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى مكبرات مصعرة وانعازة بالمورينات لمخاضة التي لا يفتى تشييد النقد الأجنبي اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية التي تغطي احتياجاتها كما لا يجوز استخدام الوفر في النقد المحلي المشترب على عدم توفر نقد الأجنبي إلا بموافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وخطار وزارة مالية

المادة الخامسة والثلاثون (

يتم الارتباط على تنفيذ المشروعات والصرف عنها وفقاً للتنظيم الذي يضعه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وعلى أن يتم ذلك وفقاً للتوزيع المعتمد بكونه لاستثمار الخاصة بكل مشروع ، ولا يجوز تصرف على الاعتمادات الخاصة بكل مشروع إلا في حدود ذلك مشروع والأغراض المرتبطة به مباشرة ولا يجوز لإنفاق على أغراض يعود المخصص بها أصلاً على أبواب أخرى خلافاً للباب السادس شراً لأصول غير مناسبة - لاستثمارات - وهي جميع الأحوال لا يجوز القيام بأعمال تصديده بترتب عليها تجدد الاعتمادات المصوبة للدرجة لكل مشروع إلا بعد موافقة كل من وزيرى التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمالية

المادة السادسة والثلاثون (

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص ، في ضوء دراسة جردى ، أن يستبدل بأحد لمشروعات الواردة بالخطة مشروعة أخرى أو إضافة مشروعات يفر بها تمويل من خطة استثمارات الجهة ذاتها أو من لاحتياطيات العامة أو من التمويل الذاتي الإصائى أو تمويل من الصاديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو صبح محلية وخارجية إضافية ، وذلك بموافقة مجلس الوزير ، بناءً على عرض وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وخطار وزارة المالية وجهات المعنية بذلك على أن يخطر مجلس النواب بهذا التعديل

(المادة الخامسة والثلاثون)

لا يجوز استخدام الاعتمادات المخصصة لوسائل الانتقال لمراكبات المجهز الإداري ووجبات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية في شراء سيارات الركوب (الصالون) المحلية ، (الاستيشن) أيًا كان العرض منها إلا بعد موافقة وزير التخطيط وتنظيمه والإصلاح الإداري بالمسبة لمصارف في لا تحتوي على أكثر من (٤٠) سائر وموافقة رئيس مجلس الوزراء لما رآه على ذلك ، بعد حصوله مسبقاً على موافقة وزير التخطيط والمالية والإصلاح الإداري لاستخدام الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ، واستطلاع رأي الهيئة العامة للخدمات الحكومية ، ويسرى ذلك على السيارات الصالون المجهزة بتهيزات خاصة لاستخدام معينة أيًا كان الغرض منها ، ويستثنى من ذلك سيارات الإسعاف والدراجات العادية والبيماري وهي جميع الحالات تعطي أولوية لوسائل الانتقال المنتجة محلياً ، ويسرى ذلك على السيارات ذات الكابينة المزودة التي تستخدم كسيارات ركوب (صالون) والمنتجة محلياً وما يماثلها من الإنتاج الأجنبي وكذلك السيارات الصالون مجهزة بتهيزات خاصة لاستخدام معينة أيًا كان الغرض منها ، ويحظر على جميع الجهات إدراج سيارات الركوب ضمن عقود التوريدات لمشروعات التي تقوم بها

وذلك كله وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء

(المادة السادسة والثلاثون)

يجوز استخدام وسيلة الحساب الخاص بحساب لدى بنك الاستثمار القومي من حيلة ١٠/٤ / لمحل من السوات السابقة للصرف منها على الأغراض الضرورية لتطوير إعداد خطة ومتابعتها والدراسات المتعلقة به ، ومحل التتبع من الرصد من مة إلى أخرى لذات الأغراض ، ولا يجوز الصرف مة إلا بموافقة وزير التخطيط والتنمية والإصلاح الإداري

(المادة السادسة والثلاثون)

تعهد كل جهة من الجهات التي قبول استثماراتها من الخزانة العامة بالاتفاق مع بنك الاستثمار القومي البرنامج تنفيذه بتوفير عاتقها الو ردة في الخطة المسموعة متصفا الاستعدادات والموارد الاستثمارية وتحويل طرارة العامه ويوزع كل ذلك على فترات زمنية ربع سنوية

ولا يجوز لأي من اجهات التي قبول استثماراتها من الخزانة العامة سحب أة مبالغ لتحويل الاستثمارات الا بعد اعتماد البرنامج من بنك الاستثمار القومي الذي توسطه وازر المالية في تحويل استثمارات تلك اجهات ، وراعى البنك عند تحويله برنامج استثمار موقت التنفيذ وإقرار الجهات بعدم تجاوز الاعتمادات لمقرره ويسرى م تقدم على الجهات الأخرى التي قبول استثماراتها مباشرة من بنك الاستثمار القومي

(المادة الأربعون)

على الوحدات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية الأجنبية سوية لاصول المورده على التسهيلات حصبا على الاستثمارات مظهر قيد مقابلها كمورده للقروض الأجنبية (التسهيلات الائتمانية) وتعامل بالمثل التوريدات ولأعمال التي يتم انجازها خلال الس حاليه

(المادة الحادية والأربعون)

تلتزم كل جهة هي إمر ط السراء والشعلة الارتباط والصرف بالموازين والقواعد ماتبه المطبقه فيها والكتب المورده المنظمة لذلك والتعهدلات التي نصرا عيها وبالبرنامج التمويني المعتمد مسروعاتها ويتحقق لاهداف وفقا لمخطط السوية والبرنامج تنفيذه واعطا الادوية طبقا للقوانين والمواضع المقرره للإنتاج بعض ولاستعمال نطاقات المحلية وعلى الجهات الرقابية التأكد من تطبيق ذلك

(المادة الثانية والأربعون)

تلتزم الجهات بالتكاليف الكلية لكل مشروع وما يطرأ عليها من تعديل ، وأن تكون برامجها التنفيذية في حدود ما يتم اعتماده سنوياً من استثمارات ، أما المشروعات التي تضال أو تستبدل بمشروع آخر أو المشروعات التي يتطلب الأمر تعديل تكلفتها ، فعلى الجهات تقديم دراسة جدوى اقتصادية متضمنة مبررات تعديل التكاليف الكلية لاعتمادها من وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، وإلى أن يتم ذلك ، لا يجوز الارتباط والصرف عليها إلا في حدود الاعتمادات المدرجة بالخطة وفي حدود ما هو متاح من مصادر التمويل ، ويحظر على كل الجهات الحكومية التعاقد على مشروعات غير واردة بالخطة .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز الارتباط بأعمال استثمارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستثمارية ، وأن تكون برامجها التنفيذية في حدود ما يتم اعتماده سنوياً من استثمارات إلا بعد موافقة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على تعديل التكاليف الكلية ويتم إخطار وزارة المالية والجهات المعنية ، ولا يجوز القيل بأعمال استثمارية دون الالتزام بأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاته ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص ، كما لا يجوز تنفيذ مشروعات بأوامر تكليف غير محددة المدة والقيمة .

(المادة الثالثة والأربعون)

لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المرافقة على زيادة الاعتمادات الاستثمارية للمشروعات المدرجة بالخطة مقابل ما يلي :

- (أ) زيادة في مصادر التمويل الذاتي والإيرادات التحويلية الرأسمالية بحيث لا يؤثر ذلك على الفوائض المحولة للخزانة العامة أو لنك الاستثمار القومي وفقاً لما ورد بالموازنة المعتمدة وقانون إنشاء - البناء .

(ب) إضافة منح محلية وخارجية على الخطة مقابل ما يتاح منها خلال العام وتقوم الوحدات المستفيدة بإجراء التسويات اللازمة .
(ج) فروض محلية أو خارجية تم الموافقة عليها من السلطة التشريعية وجار السحب منها وتقوم الوحدات المستفيدة بإجراء التسويات اللازمة .
وفي جميع الأحوال يتم إخطار وزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة في الموازنات المختصة .

ولا يجوز للجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة الاتفاق على تمويل بعمل أجنبية نقداً أو بفروض أو تسهيلات ائتمانية خارجية إلا بعد الرجوع لوزارة المالية بالنسبة للجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة وبذلك الاستشعار الفرمي بالنسبة لباقي الجهات للتأكد من عدم وجود البديل الحلي وبعد الرجوع إلى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري للتأكد من عدم وجود فروض حكومية أجنبية ميسرة يمكن استخدامها .

(المادة الرابعة والأربعون)

يحظر على وحدات الإدارة المحلية ووحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخدمية تجاوز الاعتمادات السنوية المدرجة في الخطة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨/٢٠١٩ مهما كانت الأسباب .

ويتم تمويل المستحقات الاستعمارية للسنوات السابقة حتى ٢٠١٧/٢٠١٨/٢٠١٩ خصصاً على الاعتمادات السنوية المقررة للاث الجهات بخطة العام المالي الحالي وفقاً للأساس النقدي للموازنة العامة للدولة طالما لم يترتب على ذلك تجاوز في الاعتمادات لخطة ٢٠١٧/٢٠١٨/٢٠١٩ ولم تتأثر به اعتمادات خطة العام المالي .

وإذا ترقب على سداد هذه المستحقات تجاوز أو تأثير على الاعتمادات المخصصة للجهة الإسناد يتم مخاطبة كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لتسيير مصدر التمويل لتلك المستحقات ، وإخطار وزارة المالية بما يتم الانتهاء إليه ، ويتم تحديد المسؤولية عن أسباب التجاوزات التي أدت إلى وجود مستحقات بالتجاوز إن وجدت .

(المادة الخامسة والأربعون)

لا يعوز للجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة استخدام الاعتمادات المخصصة للفوائد والأقساط المستحقة لبنك الاستثمار القومي والضرائب والرسوم الجبركية في غير الأغراض المخصصة لها وتعطى الفوائد والأقساط المستحقة أولوية في السداد وفق برنامج زمني خلال العام يُتفق عليه مع بنك الاستثمار القومي ، وفي حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة لهذه الأقساط والفوائد .

(المادة السادسة والأربعون)

على الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة الالتزام بعدم التعاقد على أية توريدات سراء ، للتجهيزات أو وسائل النقل والانتقال أو أية معدات مكتبية خلال المرحلة الرابعة من الخطة بهدف استنفاد الاعتمادات المالية المقررة لها على أن يسعفى من ذلك المستشفيات والمدارس والمعاهد البحثية وكلما دفع أية مبالغ على ذمة تنفيذ أعمال لا يتم تنفيذها قبل نهاية العام المالي .

(المادة السابعة والأربعون)

على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري عدم إدراج أى مشروع بخطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى حقيقية للمشروع موضحاً بها حجم التكاليف الكلية ومدة التنفيذ وذلك بعد التأكد من وجود مصدر تمويل لهذا المشروع حتى يمكن الاستفادة منه طبقاً للبرنامج الزمني التنفيذي له .

وعلى جهات الإسناد عدم إضافة أية مشروعات فرعية أو عمليات جديدة بالمشروعات المدرجة بخطة العام المالي إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى للمشروعات الفرعية أو العمليات الجديدة موضحاً بها العائد من هذه الإضافات والتكلفة ومدة التنفيذ ولا يتم طرح الأعمال للتنفيذ إلا بعد اعتماد وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على إدراج هذه المشروعات الفرعية أو العمليات وبما لا يترتب عليه أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة .

(المادة السابعة والأربعون)

على الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة الالتزام بتوحيد المواصفات الفنية للمباني الإدارية التي يتم إنشاؤها على مستوى الجمهورية عن طريق تعيين نماذج محددة خاصة بكل وزارة وذلك لضبط التكلفة وعدم المخالفة من محافظة إلى أخرى أو من جهة إسناء إلى أخرى مع ضرورة الاهتمام بضرورة ربط النفقة الاستثمارية بالعائد المحقق منها على مستوى الاقتصاد النومي .

(المادة الثامنة والأربعون)

يتم صرف بدلات حضور الجلسات المرتبطة بالأعمال الاستثمارية للجان المشكلة بجهات الإسناء بالدولة وفقاً لما يصدر بتحديدته لقرار من رئيس مجلس الوزراء وذلك في ضوء ما يأتي :

أن يصدر بتشكيلها قرار من السلطة المختصة محددة القرض والدة اللازمة لهذه موضوع اللجنة ، وعلى أن ينتهي عمل اللجنة بتهاية الأعمال المحددة بفرض اللجنة أو بما جاء بقرار تشكيلها .

أن تضم اللجنة المختصين بالإدارات الفنية المعنية بموضوع اللجنة بجهة الإسناء أو الجهات الخارجية على أن يكون الحد الأقصى للشاركون من جهة الإسناء عدد خمسة أعضاء والجهات الخارجية عدد ثلاثة أعضاء . على الأكثر على أن لا يزيد المستعان بهم في أي لجنة من ثلاثة أعضاء . وإن زاد على ذلك يتم أخذ موافقة السلطة المختصة ويعدل بهم القرار .

تعد كل لجنة تقريراً بما تم مناقشته وإنجازته من أعمال بكل جلسة ويوقع عليه من رئيس اللجنة وأعضائها الحاضرين .